



تقييم حالة

التوافق السياسي في تونس: محطات ومطبات

هيثم سليمان | مارس 2017

التوافق السياسي في تونس: محطات ومطبّات

سلسلة: تقييم حالة

هيثم سليمان | مارس 2017

جميع الحقوق محفوظة للمركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات © 2017

المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات مؤسسة بحثية عربية للعلوم الاجتماعية والعلوم الاجتماعية التطبيقية والتاريخ الإقليمي والقضايا الجيوستراتيجية. وإضافة إلى كونه مركز أبحاث فهو يولي اهتماماً لدراسة السياسات ونقدها وتقديم البدائل، سواء كانت سياسات عربية أو سياسات دولية تجاه المنطقة العربية، وسواء كانت سياسات حكومية، أو سياسات مؤسسات وأحزاب وهيئات.

يعالج المركز قضايا المجتمعات والدول العربية بأدوات العلوم الاجتماعية والاقتصادية والتاريخية، وبمقاربات ومنهجيات تكاملية عابرة للتخصصات. وينطلق من افتراض وجود أمن قومي وإنساني عربي، ومن وجود سمات ومصالح مشتركة، وإمكانية تطوير اقتصاد عربي، ويعمل على صوغ هذه الخطط وتحقيقتها، كما يطرحها كبرامج وخطط من خلال عمله البحثي ومجمل إنتاجه.

المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات

شارع الطرفة، منطقة 70

وادي البنات

ص. ب: 10277

الظعائن، قطر

هاتف: +974 44199777

www.dohainstitute.org

المحتويات

1	مقدمة
1	محطات التوافق الأساسية
1	1. الهيئة العليا لتحقيق أهداف الثورة والإصلاح السياسي والانتقال الديمقراطي
3	2. الترويكا
4	3. الحوار الوطني
6	4. حكومة الحبيب الصيد
7	5. وثيقة قرطاج وحكومة الوحدة الوطنية
8	حدود التوافق السياسي في تونس
8	1. توافق اللحظة التفاوضية
10	2. توافق بلا مضمون
10	3. توافق أفقي
11	سياقات التأثير والتأثير
11	1. هشاشة المشهد الحزبي
12	2. غياب الحاضنة الشعبية الضامنة
12	3. الحسابات الانتخابية
14	خاتمة
15	المراجع

مقدمة

نجحت تونس، بعكس الدول العربية التي شهدت ثوراتٍ وانتفاضاتٍ، في حماية مسار انتقالها الديمقراطي وتجاوز المطبات التي مرّت بها مستعينةً بالتوافق لتجاوز الخلافات العديدة التي عرفها المنتظم السياسي في السنوات الست الماضية. وعلى الرغم من تعدّد الآراء حول هذا التوافق من ناحية الأرضية المضمونية التي قام عليها في أكثر من مناسبة، تُجمع التحاليل على أنه كان وما زال أحد مقومات الاستثناء التونسي.

لئن نجح التوافق التونسي في التأقلم مع المشاهد السياسية المتعاقبة بما هي مكونات وأوزان وتفاعلات، يُطرح عديد الأسئلة حول إمكانيات تواصل هذه القدرة على التعامل مع الطارئ السياسي في المستقبل القريب في ظلّ التحوّلات التي تشهدها البلاد، إضافةً إلى تباين تقييم مدى نضج التجربة وإمكانيات الاطمئنان إليها بوصفها مخرجًا دائمًا وممكنًا من الأزمات.

محطات التوافق الأساسية

1. الهيئة العليا لتحقيق أهداف الثورة والإصلاح السياسي والانتقال الديمقراطي

أسست هذه الهيئة يوم 18 شباط/فبراير 2011 بمقتضى مرسوم رئاسي، نتيجةً لاندماج المجلس الوطني لحماية الثورة التونسية الذي تشكّل كليًا خارج الأطر الرسمية وضمّ أحزابًا سياسية ومنظماتٍ وطنيةً وشخصياتٍ عامةً وسعى للحصول على موافقة رئاسة الدولة في محاولة لاعتماده الإطار الرسمي لتحقيق أهداف الثورة وإدارة المرحلة الانتقالية. وهذه الهيئة العليا هي إحدى ثلاث لجان استشارية شكّلتها حكومة محمد الغنوشي بهدف الشروع في عملية إصلاحية في مجالات أساسية تتعلق بالإطار السياسي والقانوني، وقضايا الفساد والرشوة ونهب المال العام في العهد السابق، والتجاوزات الأمنية التي حصلت منذ اندلاع الثورة وذهب ضحيتها عشرات

القتلى والجرحى¹. وضمت الهيئة 31 حزبًا ومنظمةً إضافةً إلى شخصيات وطنية وممثلين عن الجهات وعن عائلات الشهداء ليبلغ العدد النهائي لأعضائها الذي تمّ تعديله ثلاث مرات 155 عضوًا ينتمون إلى تيارات فكرية مختلفة، من بينها التيار الإسلامي المعتدل والاشتراكي والقومي العربي والبعثي والتروتسكي والماوي².

وكان إنشاء الهيئة بمنزلة المخرج التوافقي في تلك المدة التي شهدت ارتباكًا في عملية نقل السلطة بعد شغور منصب رئاسة الجمهورية، وحلًا للإشكال الذي طرحه تفويض مجلس النواب ومجلس المستشارين صلاحياتهما التشريعية لفائدة رئيس الجمهورية المؤقت وما سببه من غياب في توازن المشهد السياسي وأساسًا على مستوى العلاقة بين السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية، إضافةً إلى عدم وضوح الرؤية السياسية حول الخطوط العريضة لمرحلة الانتقال الديمقراطي، لتتحول بذلك هذه الهيئة إحدى أبرز المؤسسات السياسية المستحدثة في المرحلة الانتقالية التونسية³.

نجحت الهيئة في الجمع بين الشرعية الثورية والشرعية الدستورية، على الرغم من الجدل الذي رافق أشغالها وتركيبها وموازن القوى داخلها، وأسست لمجموعة الإجراءات القانونية والترتيبية التي أطرت عملية الانتقال الديمقراطي من خلال إصدارها عددًا مهمًا من مشاريع المراسيم والقوانين لتنظيم الحياة السياسية والعامّة؛ كان أبرزها المرسوم عدد 27 لسنة 2011 المؤرخ في 18 نيسان/ أبريل 2011 الذي نشأت بمقتضاه اللجنة العليا المستقلة للانتخابات التي أشرفت على تنظيم أول انتخابات حرة ونزيهة في تاريخ تونس، وهي انتخابات المجلس الوطني التأسيسي يوم 23 تشرين الأول/ أكتوبر 2011.

وبالنظر إلى التركيبة الفكرية والأيدولوجية المتنوعة لمكوناتها، مثّلت الهيئة العليا لتحقيق أهداف الثورة أول إطار جامع حضر فيه التوافق بين مشاريع سياسية مختلفة إلى حدّ التناقض فيما بينها وهو ما كشفته مداولاتها

¹ رئاسة الجمهورية التونسية، مرسوم يتعلق بإحداث الهيئة العليا لتحقيق أهداف الثورة والإصلاح السياسي والانتقال الديمقراطي، مرسوم عدد 6 لسنة 2011، 18 شباط/ فبراير 2011.

² الوزارة الأولى، قرار يتعلق بتعيين أعضاء الهيئة العليا لتحقيق أهداف الثورة والإصلاح السياسي والانتقال الديمقراطي، قرار من الوزير الأول، 5 نيسان/ أبريل 2011.

³ منعم براهيم، المؤسسات السياسية في المرحلة الانتقالية التونسية، تقديم إبراهيم محمد الرفاعي (تونس: مجمع الأطرش للكتاب المختص، 2014)، ص 169.

التي لم تَحُلْ من تشنّجاتٍ وشِدِّ وجذب. توافق فرضته اللحظة التاريخية والإحراج السياسي الذي وجدت فيه النخبة التونسية نفسها إثر ثورة رفعت شعاراتٍ اجتماعيةً وسياسيةً إلا أنّها كانت تحتاج إلى صياغةٍ جماعيةٍ لمشروعها السياسي بما هي مؤسّسات وقوانين تضمن تواصل الدولة.

2. الترويكا

مثّلت محطة انتخابات المجلس التأسيسي أوّل فرصة حقيقية لتشكيل المشهد السياسي التونسي وفقاً لموازن القوى في الشارع على الرغم من خصوصية القانون الانتخابي الذي اعتمده الهيئة العليا لتحقيق أهداف الثورة الذي استند إلى ما عُرف بقانون "أكبر البقايا" بوصفه صيغةً معدّلةً عن التمثيل النسبي، بحيث يفتح الباب لإشراكٍ أوسع قدر ممكن من الأحزاب السياسية والقوائم المستقلة في المجلس التأسيسي⁴.

حقّقت حركة النهضة فوزاً عريضاً بنيلها 89 مقعداً برلمانياً متقدّمةً على حزب المؤتمر من أجل الجمهورية الذي حلّ ثانياً بـ 29 مقعداً، وقائمة العريضة الشعبية التي احتلت المرتبة الثالثة بـ 26 مقعداً، والتكتل الديمقراطي من أجل العمل والحريات صاحب المرتبة الرابعة بـ 20 مقعداً، يليه الحزب الديمقراطي التقدّمي بـ 16 مقعداً⁵. لكن اضطرّت النهضة إلى الدخول في مشاورات من أجل تشكيل ائتلاف حاكم يحظى بقاعدة برلمانية مريحة (الحكومة تحتاج إلى موافقة 109 نواب) وسند سياسي واسع.

وانتهت المشاورات بتشكيل ائتلاف حكومي برلماني رئاسي بين أحزاب النهضة والمؤتمر والتكتل؛ بحيث نالت النهضة رئاسة الحكومة في شخص أمينها العام حمّادي الجبالي ثم علي لعريض بعد استقالة الحكومة الأولى، وتولّى رئيس حزب المؤتمر المنصف المرزوقي رئاسة الجمهورية، في حين أوكلت مهمة رئاسة المجلس التأسيسي

⁴ للتعرف على آلية احتساب المقاعد في المجلس الوطني التأسيسي وفقاً لقانون أكبر البقايا، انظر: محمد ضيفي، "كيفية احتساب المقاعد الفائزة: المجلس الوطني التأسيسي"، تورس، 2011/9/24، شوهد في 2017/3/8، في: <http://bit.ly/2IDaTvg>

⁵ الهيئة العليا المستقلة للانتخابات، تقرير الهيئة العليا المستقلة للانتخابات حول انتخابات المجلس الوطني التأسيسي، 21 شباط/ فيراير 2012.

لرئيس حزب التكتل مصطفى بن جعفر، يُطلق عليه إعلاميًا (الائتلاف) لقب الترويكا بوصفه تأسس بمشاركة ثلاثة أطراف حزبية.

إنّ تجربة الترويكا كانت أول تجربة حكم ديمقراطي أفرزتها انتخابات حرّة ونزيهة، إضافةً إلى أنّها أول تجربة حكم تشاركي وتعايش سياسي في سدة الحكم يجمع بين إسلاميين وعلمانيين في العالم العربي، الأمر الذي عدّه المحللون حالة نضج إضافية مرّت بها تونس حاولت أن تقطع مع الاستقطاب الأيديولوجي الحاد الذي شهدته الحملة الانتخابية لانتخابات 2011، وكان عنوانها التوافق السياسي، مرّةً أخرى، على مستوى الحكم بين مدارس سياسية وفكرية مختلفة، يجمعها الانتماء إلى تيار الثورة.

3. الحوار الوطني

على إثر حادثة الاغتيال السياسي الثانية التي شهدتها تونس يوم 25 تموز/ يوليو 2013 والتي راح ضحيتها محمد البراهمي النائب في المجلس التأسيسي عن حزب التيار الشعبي، شهدت تونس أزمةً سياسيةً حادةً تعالت فيها الأصوات المنادية بإسقاط الحكومة وحلّ المجلس التأسيسي الذي كان يستعد للانطلاق في التصديق على النسخة النهائية للدستور التي لم تكن خاليةً وقتها من بعض النقاط الخلافية التي دفعت درجة الاستقطاب نحو حدّها الأقصى.

بعد يوم من عملية الاغتيال، أعلنت أحزاب وجمعيات تأسيس جبهة سياسية أطلق عليها اسم "جبهة الإنقاذ"، من بين أهدافها التعبئة الشعبية في مقارّ السلطة المحلية والجهوية إضافةً إلى تنظيم "اعتصام الرحيل" قبالة مقرّ المجلس الوطني التأسيسي لفرض حلّه وحلّ هيئات السلطة المؤقتة المنبثقة عنه (رئاسة الجمهورية، والحكومة) والتهديد بالعصيان المدني. وأعلنت أيضًا عن نفسها بديلًا من المجلس التأسيسي يسهر رفقة خبراء دستوريين على استكمال صياغة الدستور وتشكيل حكومة إنقاذ وطني محدودة العدد لا تترشح في الانتخابات المقبلة متطوعة، برئاسة شخصية وطنية مستقلة متوافق عليها⁶.

⁶ أحزاب ومنظمات، بيان الإعلان عن تأسيس جبهة للإنقاذ الوطني في تونس، 26 تموز/ يوليو 2013.

وسرعان ما تحوّلت ساحة باردو، حيث مقر المجلس التأسيسي، ساحةً للتجاذب حول شرعية منظومة 23 أكتوبر بين متمسك بها ومن يعدّها منتهيةً، لينقسم الشعب التونسي كما لم ينقسم أبدًا منذ حوادث ثورة 2011، وليتواصل تجمهر الفريقين لأيام في الساحة ذاتها تفصل بينهما الأسلاك الشائكة.

وأمام هذا الوضع، وعلى إثر لقاء باريس الشهير الذي جمع رئيس حركة النهضة راشد الغنوشي التي كانت تقود ائتلاف الترويكا الحاكم، برئيس حركة نداء تونس التي كانت تنزعم اعتصام الرحيل المطالب بإسقاط المؤسسات التي أفرزتها انتخابات المجلس التأسيسي، يوم 15 آب/ أغسطس 2013، شهدت الساحة السياسية التونسية تحوّلًا جوهريًا من خلال الإعلان عن انطلاق حوار وطني برعاية الاتحاد العام التونسي للشغل وعمادة المحامين والاتحاد التونسي للصناعة والتجارة والصناعات التقليدية والرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان. وانطلقت أولى جلسات الحوار الوطني برعاية الرباعي الراعي للحوار (الذي تحصّل لاحقًا على جائزة نوبل للسلام مقابل جهده في تجاوز الأزمة) يوم 5 تشرين الأول/ أكتوبر 2013، لتجمع رسميًا حركة النهضة على الطاولة نفسها ببناء تونس، على الرغم ممّا سبق من تلاحق سياسي حاد بين الحزبين بخاصة أنّ حزب السبسي كان في تقييم النهضة محاولةً لرسكلة النظام القديم والانقلاب على الثورة ورمزًا للثورة المضادة⁷.

وخلص الحوار الوطني إلى التوافق على خريطة طريق تضمّنت التسريع في التصديق على الدستور، والتوافق على النقاط الخلافية ثم استقالة حكومة علي العريض يليها التوافق على حكومة جديدة تكون حكومة كفاءات وطنية غير متحزبة (تكنوقراط) مهمتها الأساسية إعداد الانتخابات التشريعية والرئاسية وتنظيمها، إضافةً إلى تسريع إنهاء مرحلة الانتقال الديمقراطي، والتصديق على أعضاء الهيئة العليا المستقلة للانتخابات والقانون الانتخابي. وبالفعل، نجح الحوار الوطني في الوصول بتونس إلى التصديق على دستور الجمهورية الثانية بالإجماع يوم 26 كانون الثاني/ يناير 2014، ثم تنظيم أول انتخابات تشريعية ورئاسية بعد الثورة بين شهري تشرين الأول/ أكتوبر وكانون الأول/ ديسمبر 2014، لتدخل البلاد مرحلة المؤسسات القارة بعد قرابة الثلاث سنوات من المؤسسات المؤقتة.

⁷ "الغنوشي: نداء تونس أخطر من السلفيين"، إذاعة شمس أف أم، 4 تشرين الأول/ أكتوبر 2012، شوهد في 26 كانون الأول/ ديسمبر 2016، في:

4. حكومة الحبيب الصيد

لم تبتعد الانتخابات البرلمانية الأولى التي جرت في تشرين الأول/ أكتوبر 2014 من حيث الشكل عن انتخابات 2011؛ فهي، بحكم القانون الانتخابي، لم تسمح بحصول أيّ حزب على أغلبية مطلقة تمكّنه من الانفراد بالحكم دون الحاجة إلى التفاوض مع أطراف حزبية أخرى. إذ تحصّل نداء تونس على المرتبة الأولى برلمانياً بـ 89 مقعداً، تليه حركة النهضة بـ 69 مقعداً، والاتحاد الوطني الحر بـ 16 مقعداً، والجبهة الشعبية بـ 15 مقعداً، وآفاق تونس بـ 8 مقاعد⁸.

ركّز نداء تونس في حملته الانتخابية على ما عدّه حصيلةً سلبيةً لفترة حكم الترويكا في البلاد، وقدم نفسه بديلاً ممكناً لإخراجها من الحكم. وفي المقابل، ركّزت النهضة في حملتها الانتخابية على ضرورة المواصلة في نهج التوافق سبيلاً وحيداً للنجاح في إنهاء مرحلة الانتقال الديمقراطي وبناء المؤسسات الدائمة إضافةً إلى الإقلاع الاقتصادي. وعند الإعلان عن النتائج الأولية للانتخابات التشريعية، أعلن الحزب الفائز (نداء تونس) أنّه لن يحكم تونس بمفرده.

وتحت ضغط مختلف الأحزاب، رشّح نداء تونس شخصيةً مستقلةً لتشكيل الحكومة وهي الحبيب الصيد، ليقدم يوم 23 كانون الثاني/ يناير 2015 تشكيلاً ضمّ 40 عضواً يتكون من 23 وزيراً و3 وزراء معتمدين و14 كاتب دولة، والأهم أنّه كان تشكيلاً من دون حركة النهضة، صاحبة الكتلة البرلمانية الثانية. ولكن أهم الأحزاب الممثلة في مجلس نواب الشعب قررت عدم منحها الثقة. وهذه الأحزاب هي حركة النهضة، وآفاق تونس، والجبهة الشعبية، والمؤتمر من أجل الجمهورية. لذلك تمّ تأجيل عرضها على المجلس لمنحها الثقة الذي كان مقرراً في 27 كانون الثاني/ يناير 2015.

وبعد مشاورات إضافية، أدخل الصيد تعديلاتٍ على تركيبة حكومته المقترحة ليلتحق حزبا حركة النهضة وآفاق تونس بنداء تونس والوطني الحر اللذين كانا حاضرين في التشكيل الأول، وتصبح حكومته حكومة ائتلافيةً ضمت أربعة أحزاب ومستقلين، هيمن فيها نداء تونس بحصوله على 6 وزارات من بينها وزارة الخارجية، في

⁸ الهيئة العليا المستقلة للانتخابات، تقرير الهيئة العليا المستقلة للانتخابات حول انتخابات 2014، 21 نيسان/ أبريل 2015.

حين تحصّلت النهضة على حقيبة وزارية واحدة و3 كتابات دولة. وحصّلت هذه الحكومة على تركية مجلس نواب الشعب يوم 5 شباط/ فبراير 2015.

يمكن القول إنّ فشل محاولة تشكيل حكومة تستثني النهضة أنقذ تجربة التوافق التي أصبح عمادها الأساسي حزبي نداء تونس وحركة النهضة، والتي لم يكن من الممكن أن تتواصل في حال قيادة النهضة المعارضة في البلاد، على الرغم من مشاركتها الرمزية (النهضة) التي لا تتماشى مع وزنها البرلماني، ورفض عدد من قادة نداء تونس الدخول في ائتلاف حكومي معها وازاه في المقابل امتعاض عدد من قواعد حركة النهضة وقادتها، بسبب ما عدّوه مشاركةً هزيلةً. لتشهد بذلك تونس تطوّرًا إضافيًا في تجربة التوافق على مستوى الحكم بين مدارس سياسية مختلفة (محافظين من جهة، وخليط من اليساريين والدستوريين والنقابيين من جهة أخرى)، تنتمي إحداهما إلى تيار الثورة، واستثمرت الأخرى تركة النظام القديم وأعدت رسكلته في ثوب جديد.

5. وثيقة قرطاج وحكومة الوحدة الوطنية

أعلن الرئيس التونسي، الباجي قائد السبسي، يوم 2 حزيران/ يونيو 2016، خلال حوار تلفزيوني مباشر فاجأ به الجميع عن مبادرة تتمثل بالدعوة إلى تشكيل حكومة وحدة وطنية نظرًا لفشل العمل الحكومي في تحقيق الأهداف المرجوة منه، وانطلاقًا من تقييمه الذي يرى أنّ المرحلة تتطلب ضرورة تفعيل الوحدة الوطنية من زاوية تحديد البرامج وضبط الأولويات الكفيلة بإخراج البلاد من الوضع الذي تم تشخيصه بالصعب بعد انخراط جميع القوى في هذا الاتجاه والتزام ما تم تحديده. وإضافةً إلى عنصر المفاجأة في طرح هذه المبادرة بما أنّ أطراف الائتلاف الحاكم أنفسهم تلقّوا خبر إعلانها من وسائل الإعلام، بدت مبادرة السبسي متسرّعة حينها، بخاصة أنّها لم تُرفق بخريطة طريق لتطبيقها ولم يحدّد لها سقف زمني ولا إطار ترتيبي، وهو ما أدخل المشهد السياسي والحكومي التونسي في حالة ارتباك.

وبعد أسبوع من الغموض، انطلقت المشاورات حول حكومة الوحدة الوطنية بإشراف السبسي، لتتوّج يوم 13 تموز/ يوليو 2016 بتوقيع تسعة أحزاب وثلاث منظمات وطنية (اتحاد الشغل، ومنظمة الأعراف، والاتحاد التونسي للفلاحة والصيد البحري) "وثيقة قرطاج" التي تلخّص أولويات حكومة الوحدة الوطنية، ومن بينها كسب

الحرب على الإرهاب، وتسريع نسق النمو لتحقيق أهداف التنمية، ومقاومة الفساد، وإرساء مقومات الحكومة الرشيدة، والتحكم في التوازنات المالية، ومواصلة تنفيذ سياسات اجتماعية ناجعة، وإرساء سياسة خاصة بالمدن والجماعات المحلية، ودعم نجاعة العمل الحكومي، واستكمال تركيز المؤسسات.

وبعد سحب الثقة من الحبيب الصيد برلمانياً يوم 30 تموز/ يوليو 2016، اجتمع السبسي بالأطراف التي وقّعت وثيقة قرطاج واقترح يوسف الشاهد، وزير الشؤون المحلية في الحكومة المتخلىة ليكون رئيس الحكومة المقبلة. ثمّ كلفه رسمياً بتشكيل حكومة الوحدة الوطنية يوم 3 آب/ أغسطس 2016، لتتطلق مشاورات المرحلة الثانية من تشكيل حكومة الوحدة الوطنية بين رئيس الحكومة المكلف والأحزاب السياسية والمنظمات الوطنية.

وانتهت المشاورات بإعلان الشاهد تركيبة حكومته المقترحة يوم 20 آب/ أغسطس 2016 التي ضمت شخصيات نقابيةً وأخرى مستقلةً و7 أحزاب من بينها نداء تونس وحركة النهضة. وإثر عرض هذه التشكيلة الحكومية على مجلس نواب الشعب، وعلى الرغم من التحفظات التي عبّر عنها مختلف الأحزاب علناً أو في الكواليس حولها، مُنحت حكومة الشاهد الثقة لتشهد تونس أوسع ائتلاف حاكم في تاريخها، على الرغم من قرار عدد آخر من الأحزاب مقاطعة المبادرة أصلاً، مثل الجبهة الشعبية.

حدود التوافق السياسي في تونس

تبرز نقائص وحدودٌ لتجربة التوافق، على الرغم من مساهماتها الإيجابية بين الفاعلين السياسيين في مختلف الفترات الزمنية التي عرفتها تونس منذ الثورة وحتى يومنا هذا. وتتمثل هذه النقائص بما يلي:

1. توافق اللحظة التفاوضية

عند تأمل المحطات التي حضر فيها التوافق جميعها وما تلاها من فعل سياسي، مع استثناء محطة الحوار الوطني وحكومة الكفاءات التي أدخلت البلاد في عطلة سياسية تخللتها الحملات الانتخابية للأحزاب، يسهل على المتابع أن يستنتج أنّ القاسم المشترك بينها كان اختزال التوافق في موقف سياسي ظرفي محدود في الزمان والمكان.

لم تتجح الهيئة العليا لتحقيق أهداف الثورة في حسم الخلاف حول القضايا الجوهرية، على الرغم من نجاحها في صياغة خريطة طريق سياسية للثورة التونسية وفي تجميع قوى سياسية متباينة فكريًا وأيديولوجيًا؛ إذ شهدت المدة التي تزامنت مع أشغال الهيئة والتي تلتها تجاذبًا أيديولوجيًا حادًا يُجمع المراقبون على أنه كان السبب الرئيس في إطالة الفترة الانتقالية، ما يدلّ على عدم نجاحها في هذا الحسم.

وفي السياق ذاته، فإنّ تجربة الترويكا أيضًا، على الرغم من أنّها كانت سليمة توافق سياسي بين 3 أحزاب، لم تؤسّس لفعل سياسي جمعي حقيقي، وهو ما برز في عديد المحطّات التي طفا فيها على السطح حجم التباين بين مكونات الائتلاف الحاكم. ونكتفي هنا بذكر خطاب المرزوقي في مؤتمر حزبه الثاني الذي تهجّم فيه على شريكه في الحكم، حركة النهضة، ما أدّى إلى انسحاب الوفد الممثل للحركة⁹، وحادثة تسليم رئيس الوزراء الليبي في عهد القذافي البغدادي المحمودي إلى السلطات الليبية في 24 حزيران/ يونيو 2012 التي سبّبت أزمةً بين رأسي السلطة التنفيذية، إضافةً إلى قرار رئيس المجلس التأسيسي وقتها، مصطفى بن جعفر، تعليق العمل في المجلس التأسيسي استجابةً لضغوط جبهة الإنقاذ عقب اغتيال النائب محمد البراهمي، على عكس إرادة شريكه في الحكم، النهضة والمؤتمر.

ولم يختلف الأمر خلال مرحلة حكومة الحبيب الصيد؛ بحيث لم تُحلّ مدة الحكم المشترك للرباعي الذي قاد الفترة الانتقالية الثانية من تجاذبات بين أطراف التوافق؛ والشواهد كثيرة، لعل أبرزها استحواذ حزب نداء تونس على نواب ينتمون إلى شريكه في الحكم الوطني الحر من خلال ضمّهم إلى كتلته النيابية تعويضًا لخسارته بعد انشقاق عدد مهم من نوابه وتكوينهم كتلة أخرى (كتلة الحرة)، ما يتعارض مع أبسط أجديات العمل السياسي المشترك، وكذلك التصريحات المتعاقبة للسبسي التي توصّف العلاقة بحركة النهضة بأنّها تعايش وليست تحالفًا.

دخلت حكومة الوحدة الوطنية، بقيادة يوسف الشاهد، في أزمة حادّة مع مختلف الأطراف بالتزامن مع عرض مشروع قانون الميزانية لسنة 2017، على الرغم من أنّها كانت وليدة اتفاق قرطاج الذي ضمّ أحزابًا ومنظّماتٍ؛

⁹ شكري بن عبد الله، "انسحاب ضيوف المؤتمر من النهضة بسبب انتقادات المرزوقي"، أفريكان مانجير، شوهد في 2017/1/3، في: <https://goo.gl/xQeyuf>

بحيث هدّد الاتحاد العام التونسي للشغل بالإضراب العام، وانتقدت الأحزاب الداعمة لها بعض نقاط هذا المشروع بل أسقطت بعض فصوله، لتقوم الموالاة بدور المعارضة.

نحن إذًا، أمام أحد مواطن الخلل الرئيسة في منظومة التوافق السياسي التونسي، فهو توافق ينتهي بعملية توقيع الوثائق ولا يرافق المتفق عليه، وهو توافق يتجنّب الخوض في المشاكل الخلافية المضمونية الحقيقية ويؤجلها إلى حين، ما يجعله أعجز من أن يؤسس لمشروع سياسي قادر على التغيير.

2. توافق بلا مضمون

على صعيد آخر، إذا ما استثنينا عملية الاتفاق على الأسماء والحصص (التي كانت هي الأخرى محور انزعاج بين شركاء الحكم في أكثر من محطة)، فإنّ التوافق بين القوى التونسية ظلّ خاليًا من المضامين الحقيقية التي يمكن أن تؤسس لفعل سياسي مشترك.

إنّ عجز التوافق عن التحوّل من موقف سياسي في لحظة زمنية إلى ورشة سياسية مجمعة يعود بالأساس إلى غياب تلك الأرضية المضمونية المرجعية التي تستقيم في أفقها السياسات وتترجم في ضوئها الممارسات، وهو ما مثّل ويمثّل أحد أهم مواطن القصور الوظيفي للتوافق السياسي التونسي.

3. توافق أفقي

لم ينجح قادة التوافق ومنظروه في تحويل التعاقد السياسي الذي جمعهم إلى ثقافة سياسية شعبية قادرة على القيام بدور المحرّك لبرامج النهوض بالبلاد ومشاريعه، وهو ما يفسّر بوضوح عجز التوافق السياسي عن تحقيق منجز تنموي واقتصادي على الأرض.

في المحصلة، نحن إزاء توليفة سياسية نخبوية أفقية لم تنجح في إقناع عامّة الناس، ولم تفلح في إنضاج مشروع وطني حقيقي تتكاتف من أجله المساعي. ومع أنّ شريحة واسعة من التونسيين مقتنعة بأنّ التوافق جنّب البلاد ويلات الاحتراب الأهلي، فإنّهم يفتقدون المحفز والدافع للحلم بواقع أفضل مع عزوف شريحة الشباب عن المشاركة في الانتخابات، وتراجع نسبة ثقة التونسيين بالأحزاب السياسية.

سياقات التأثير والتأثير

أُسم المشهد السياسي التونسي بديناميكية منذ الثورة ترجمت بتعاقب سبع حكومات خلال ستة أعوام، وتغيّرات عميقة على مستوى مكّونات هذا المشهد بأفول بعضها وبروز مكّونات أخرى. ومن شأن هذه الديناميكية أن تؤثر في المحددات الناظمة للعملية السياسية في تونس عمومًا، ولا شك في أنّ التوافق السياسي الذي يُعدّ من أبرز المحددات لن يكون استثناءً.

ومن خلال قراءة المشهد السياسي الحالي في تونس، يمكن الوقوف على أبرز السياقات المؤثرة في التوافق، وهي كما يلي:

1. هشاشة المشهد الحزبي

لقد شهدت الساحة التونسية مؤخرًا تصدعاتٍ مؤثرةً داخل عدد من الأحزاب المؤثرة؛ لعلّ أبرزها تلك التي حصلت داخل حزب نداء تونس بالنظر إلى تركيبته التوليفية التي جمعت تياراتٍ مختلفةً اكتفت بالتصدّي لحركة النهضة بوصفه أرضية التقاء؛ إذ انطلقت المشاكل الداخلية لهذا الحزب مع مغادرة مؤسسه الباجي قائد السبسي رئيسًا للبلاد، ومع انطلاق مشاورات تشكيل الحكومة. ومنذ ذلك الوقت، لم يشهد الحزب الفائز في انتخابات 2014 فترة هدوء، بل وصل في وقتنا الراهن إلى أقصى حالات التشظّي بعد انشقاق أمينه العام السابق محسن مرزوق وتأسيسه لحزب جديد جازًا معه ثلث الكتلة البرلمانية للحزب، إضافةً إلى إعلان عدد من قيادات الحزب عن تأسيس تيارٍ إصلاحي يتّهم نجل السبسي بسوء إدارة الحزب. على الجهة المقابلة، فإنّ حركة النهضة التي تعدّ الركيزة الثانية للتوافق في تونس، خرجت من مؤتمرها العاشر الذي انعقد في أواخر شهر أيار/ مايو 2016 بتباين واضح على المستوى القيادي حول فلسفة إدارة الحزب من جهة، وإدارة الخط السياسي من جهة أخرى. وعلى الرغم من محاولاتها الحثيثة المحافظة على صورة الحزب الموحد المنضبط والملتزم بالتوافق، فإنّ الخلاف على تفاصيله ربما ينتهي إلى تشكّل طرحين/ مشروعين سياسيين داخل النهضة ربما يتدافعان فيما بينهما، وهو ما من شأنه أن تكون له تداعيات على الحزب ثم على المشهد السياسي عمومًا، خاصة إذا ما لم تتم إدارة هذا الاختلاف في مناخات سليمة.

سيكون التوافق السياسي بما هو التقاء بين أحزاب سياسية مهّدًا بهذه الهشاشة الحزبية التي تتجاوز الحزبين الرئيسيين في البلاد ولا يخلو منها حزب تقريبًا؛ فالأحزاب هي أساسه وهي دعامة ورافعة الأساسية. ومتى اهتزت ولم تستقر سيهتز بالضرورة.

2. غياب الحاضنة الشعبية الضامنة

يشير تقرير "الباروميتر السياسي" إلى تواصل انحدار شعبية الأحزاب السياسية عمومًا في تونس؛ إذ تشير التقديرات إلى أنّ 19.4 في المئة فقط من التونسيين يتقون بالأحزاب السياسية ويعتقدون أنّها قادرة على تقديم الإضافة إلى البلاد¹⁰. من جهة أخرى، فإنّ 70 في المئة من التونسيين يقيمون الوضع الاجتماعي، ونحو 60 في المئة من التونسيين يعتقدون أنّ البلاد تسير في المسار الخطأ.

تدلّ هذه المؤشرات وغيرها على حالة الإحباط من الوضع العام وحالة انعدام الثقة بالمشهد السياسي عمومًا بوصفه المسؤول الأول عن إفرازه بغض النظر عن التفاصيل. وهو ما يفسّر تراجع اهتمام التونسيين بالشأن السياسي مقارنةً بسنوات الثورة الأولى، وحالة اللامبالاة تجاه هذا المشهد، والتوافق السياسي أحد تفاصيله الأساسية.

وإذا ما أضفنا الإشارة السابقة لكون التوافق لم يتحول ثقافةً سياسيةً شعبيةً، فإننا نخلص إلى أنّه يفتقر إلى الحاضنة الشعبية التي تضمن استمراره وديمومته وربما فرضه على السياسيين إذا ما دخلوا مستقبلاً، لسبب أو لآخر، مرحلة مغامرة غير محسوبة العواقب.

3. الحسابات الانتخابية

شهدت الأسابيع الأخيرة عودة المساعي لتشكيل جبهة سياسية بقيادة القيادي الندائي المنشق ومؤسس حزب مشروع تونس محسن مرزوق ورئيس الحزب الوطني الحر، سليم الرياحي، إضافةً إلى قادة من حزب نداء تونس

¹⁰ "الباروميتر السياسي"، سيغما كونساي، كانون الأول/ديسمبر 2016، شوهد في 28 كانون الأول/ديسمبر 2016، في:

<https://goo.gl/gb8NDc>

تتبع هيئة الإنقاذ ومستقلين. وقد انطلقت المشاورات رسمياً يوم 14 تشرين الثاني/نوفمبر 2016 إثر تنظيم لقاء ضمّ قادةً من حزب الاتحاد الوطني الحر وحركة مشروع تونس في العاصمة، تدارسوا فيه الوضع العام في البلاد بخاصة ما يتعلق بالتوازنات السياسية والعمل البرلماني وقانون المالية لسنة 2017، وتم الاتفاق على تنظيم سلسلة من اللقاءات مستقبلاً ربما تقضي إلى تكوين جبهة سياسية في محطة أولى وجبهة انتخابية لاحقاً¹¹.

ومن المنتظر أن تتبنى هذه الجبهة الشعارات السياسية التي قام عليها نداء تونس في المدة ما قبل 2014 القائمة على مهاجمة حركة النهضة والسعي إلى عزلها سياسياً. وهو ما يعني ضمناً العودة إلى مرتب الاستقطاب الحاد في محاولة لاستقطاب جمهور نداء تونس، وهو ما أكدّه القيادي محسن حسن المستقل من حزبه الوطني الحر رفضاً لهذه الجبهة الذي قال إنّها ستعمل على تقويض التجربة التونسية وستضرب التوافق السياسي الذي يقود البلاد اليوم¹².

وفي السياق ذاته، من المنتظر أن تشهد تونس خلال عام 2017 تنظيم أول انتخابات بلدية تطبيقاً للباب السابع من الدستور الذي تبني مبدأ اللامركزية وتوزيع السلطة بين المركز والمحليات. ربما تساهم هذه الانتخابات بما ستحويه الحملات الانتخابية للأحزاب من رسائل سياسية وبما ستفرزه من نتائج أيضاً، في إرباك التوازنات السياسية القائمة التي سيكون انعكاسها على التوافق مباشراً.

¹¹ "محسن مرزوق، لقاء أولي مع الوطني الحر وشخصيات وطنية 'ندائية'، وكالة تونس أفريقيا للأنباء، 5 كانون الأول/ديسمبر 2016، شوهد في 28 كانون الأول/ديسمبر 2016، في: <https://goo.gl/1U8euq>

¹² عبد الرؤوف بالي، "محسن حسن لـ 'الشروق': التحالف مع مرزوق سيمحو 'الوطني الحر' من الخارطة"، الشروق، 15 كانون الأول/ديسمبر 2016، شوهد في 28 كانون الأول/ديسمبر 2016، في: <https://goo.gl/dlYdck>

خاتمة

لا شكّ في أنّ تونس قطعت أشواطاً مهمةً في الاستجابة إلى الجانب السياسي من المطالب الشعبية التي رفعتها الثورة، إلا أنّها لا تزال تشهد تعنّراً في تحقيق المطالب الاجتماعية التي نادى بها المحتجّون في ظلّ الأزمة الاقتصادية التي تعيشها، وطالما ظلّ الإنجاز دون مستوى الشعارات المرفوعة ستواصل البلاد العيش في سياق انتقالي، وسيكون من غير الدقيق القول بأنّها تجاوزت المرحلة الانتقالية.

ومع تواصل المرحلة الانتقالية التي ربما تطول لسنوات أخرى، ستتواصل الحاجة إلى التوافق السياسي بما أنّ مفاهيم الديمقراطية المستقرّة القائمة على حكمٍ ضمن حدود الأدنى السياسي المطلوب المتزامن مع فعل معارض يملأ باقي المساحة، لن تسع الحالة التونسية التي تظلّ هشّةً إلى حين إلحاق المنجز الاقتصادي الاجتماعي بما تحقّق سياسياً. وعلى الرغم من هذه الحاجة، سيبقى التوافق السياسي مفهوماً مهدّداً إذا لم يشغل الساسة على معالجة حدوده المبيّنة أعلاه، وسيظلّ، إلى ذلك الحين، عنواناً للتسوية السياسية الطرفية تفرضه التوازنات وليس الثقافة، التكتيك وليس الإستراتيجية، ومن هنا، فهو مُعرّض للانهياب في أيّ لحظة لغياب الأرضية الصلبة التي يمكن أن تُنبتّه عند الأزمات.

ربما يحتاج تحوّل التوافق السياسي من موقف إلى ثقافة ومشروع سياسي إلى نخبة جديدة متحفّفة من إرث الماضي وحساباته تنقل السجال السياسي إلى أرضية البرامج والمشاريع التي يتراجع فيها منسوب الأيديولوجيا الكلاسيكي المسؤول دائماً عن تقليص نقاط الالتقاء الممكنة، على الرغم من الإجماع على مساهمة تراكم التجربة السياسية في تونس وتعدّد المحطّات التي سجّل فيها التوافق حضوره في إثراء الممارسة السياسية.

المراجع

- برهومي، منعم. المؤسسات السياسية في المرحلة الانتقالية التونسية. تقديم إبراهيم محمد الرفاعي. تونس: مجمع الأطرش للكتاب المختص، 2014.
- الهيئة العليا المستقلة للانتخابات. تقرير الهيئة العليا المستقلة للانتخابات حول انتخابات المجلس الوطني التأسيسي. 21 شباط/ فبراير 2012.
- _____ . تقرير الهيئة العليا المستقلة للانتخابات حول انتخابات 2014. 21 نيسان/ أبريل 2015.